التحليل الجغرافي لدور المرأة السياسي في العراق للدورتين الانتخابيتين ٢٠١٨و٢٠٢١

الباحثة. هند عباس خميس
أ.م.د. فيان أحمد محمد
جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات / قسم الجغرافية
Hindabbas953@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل التمثيل النسوي في البرلمان العراقي لعامي ٢٠٢١ و٢٠١٨ وكشف التباينات الجغرافية في هذا التمثيل وقد توصل البحث الى عدد من النتائج منها أولاً زيادة في التمثيل النسوي :من العام ٢٠١٨ إلى العام ٢٠٢١، شهدنا زيادة في عدد المقاعد المخصصة للمرأة في البرلمان. في عام ٢٠١٨، تم تخصيص ٨٢ مقعدًا للنساء من بين مجموع ١٤٧٨ مرشحة، بينما في عام ٢٠٢١ تم انتخاب ٩٥ امرأة من بين ٩٣٣ مرشحة، مما يمثل زيادة نسبية. ثانيا تباينات جغرافية واضحة :هناك تباينات كبيرة في تمثيل المرأة بين المحافظات العراقية. مثلًا، في محافظة بغداد تم تخصيص ١٧ مقعدًا للنساء في عام ٢٠١٨، وزاد عدد الفائزات من النساء إلى ١٩ في عام ٢٠٢١. على الجانب الآخر، في محافظة ميسان، تم تخصيص ٣ مقاعد للنساء في عام ٢٠١٨، وزادت إلى ٦ مقاعد في عام ٢٠٢١ .ثالثا الزيادة في تمثيل النساء في البرلمان متلائمة بشكل عام مع زيادة العدد الإجمالي للمرشحات النساء والناخبات في العراق. حيث زاد عدد الفائزات النساء في البرلمان من ٨٢ في عام ٢٠١٨ إلى ٩٥ في عام ٢٠٢١، وهذا يعكس زيادة الاشتراك السياسي للنساء ومشاركتهن في العملية الانتخابية. رابعا إن هناك مؤشرات على زيادة الوعي السياسي بين النساء في العراق خلال الفترة المذكورة اذ ان زيادة عدد النساء المرشحات والفائزات تشير إلى تزايد الاهتمام والمشاركة السياسية للنساء في الدولة خامساً ان التغييرات الديمغرافية والمجتمعية جزءًا من السبب في هذه الزيادة في التمثيل النسوي في المدن الكبيرة والمناطق الحضرية اذ يكون هناك تركيز أكبر للسكان والناخبين، يمكن أن تكون فرص الوعي السياسي والمشاركة السياسية أكبر بسبب التواصل والتعليم والمشاركة الاجتماعية. ولكن هذا لا يعني أن التمثيل النسوي في المناطق الريفية ليس له أهمية، فالزيادة في تمثيل النساء يشير إلى تفعيل دور النساء بشكل عام في مختلف الأماكن.

الكلمات المفتاحية: (التحليل الجغرافي، لدور المرأة السياسي).

Geographical analysis of women's political role in Iraq for the 2018 and 2021 electoral cycles

Hind Abbas Khamis

Dr. Vian Ahmed Muhammad

University of Baghdad/ College of Education for Girls/ Department of Geography

Abstract:

This research aims to analyze women's representation in the Iraqi Parliament for the years 2021 and 2018 and uncover the geographical disparities in this representation. The study has yielded several results:

First, an increase in women's representation: From 2018 to 2021, we observed an increase in the number of seats allocated for women in the Parliament. In 2018, 82 seats were designated for women out of a total of 1,478 female candidates, while in 2021, 95 women were elected out of 933 female candidates, representing a relative increase.

Second, clear geographic disparities: There are significant variations in women's representation among the Iraqi governorates. For example, in Baghdad Governorate, 17 seats were allocated for women in 2018, and the number of female winners increased to 19 in 2021. On the other hand, in Maysan Governorate, 3 seats were designated for women in 2018, and this number increased to 6 seats in 2021.

Third, the increase in women's parliamentary representation is generally proportional to the overall increase in the number of female candidates and voters in Iraq. The number of female winners in the Parliament increased from 82 in 2018 to 95 in 2021, while the total number of female candidates increased from 1,478 in 2018 to 933 in 2021. This reflects

an increase in the political participation of women and their engagement in the electoral process.

Fourth, there are indications of an increase in political awareness among women in Iraq during the mentioned period. The increase in the number of female candidates and winners suggests a growing interest and political participation among women in the country.

Fifth, demographic and societal changes are part of the reason for this increase in women's representation, particularly in larger cities and urban areas. In these areas, where there is a higher concentration of population and voters, opportunities for political awareness and participation are greater due to communication, education, and social engagement. However, this does not diminish the importance of women's representation in rural areas, as the increase in women's representation indicates the activation of women's roles in various locations.

Keywords: (geographical analysis of women’s political role).

مقدمة:

تشهد الساحة السياسية العالمية تحولات هامة ترتبط بتطوير وتعزيز دور المرأة في مختلف مجالات الحياة العامة، ومنها المشاركة في العملية السياسية. يعد العراق مكانًا يستقطب انتباه العديد من الباحثين والمهتمين بقضايا المرأة وتطور دورها في المشهد السياسي.تعكس الدورتين الانتخابيتين لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢١ تحولات وتغيرات هامة في المشهد السياسي العراقي، وتشكل فرصة لفحص وتحليل دور المرأة في هذا السياق. يهدف هذا البحث إلى إجراء تحليل جغرافي دقيق للمشهد السياسي النسائي، مسلطًا الضوء على التطورات والتغيرات التي طرأت على التمثيل النسوي في البرلمان العراقي خلال تلك الدورتين.

مشكلة البحث

تعتبر المشاركة السياسية للمرأة في المحافظات العراقية موضوعًا حيويًا يتطلب فحصًا دقيقًا لفهم التحولات والتباينات في التمثيل النسوي بين الدورتين الانتخابيتين لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢١. تظهر فروقات واضحة في مستوى المشاركة والتمثيل بين المحافظات.

فرضية البحث

١- يفترض البحث أن هناك زيادة في التمثيل النسوي على مستوى العراق بين الدورتين الانتخابيتين ٢٠١٨ و٢٠٢١.

٢- يفترض البحث أن هناك تباينات جغرافية واضحة في مستوى التمثيل النسوي بين المحافظات العراقية.

منهجية البحث :تعتمد هذه الدراسة على جمع وتحليل البيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك السجلات الرسمية والتقارير الانتخابية. سيتم التركيز على استخدام أساليب التحليل الجغرافي لتمثيل البيانات.

أهداف البحث :تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، منها:

١- تحليل التغيرات في التمثيل النسوي بين الدورتين الانتخابيتين ٢٠١٨ و٢٠٢١.

٢- فحص التباينات الجغرافية في تمثيل المرأة على مستوى المحافظات.

أولاً: التباينات الجغرافية في تمثيل المرأة في مختلف المحافظات (الدوائرالإنتخابية)العراقية للعام٢٠١٨

جدول (١) أعداد المرشحات والفائزات وعدد الأحزاب المرشحة فيها لعام ٢٠١٨

الوحدة الإدارية	عدد المرشحات	عدد الفائزات	الأحزاب
أربيل	٥٢	٤	٢٠
الأنبار	١٠٤	٤	١٨
البصرة	١٤٢	٦	١٤
السليمانية	٦٣	٥	١٢
القادسية	٥٠	٣	١١
المثنى	٢٩	٢	٨
النجف	٦٦	٣	١٥
بابل	٨٨	٤	١٢
بغداد	٦٥١	١٧	٤٠
دهوك	٣٤	٣	١٨
ديالى	٩٧	٤	٢٢
ذي قار	٨٣	٥	١٠
صلاح الدين	٩٤	٣	١٩
كربلاء	٥٦	٣	١٢
كركوك	٨٨	٤	٢٤
ميسان	٣١	٣	٧
نينوى	٢٦٢	٨	٣٨
واسط	٥٣	٣	١٩
المجموع	١٤٧٨	٨٢	٣٠٨

المصدر: من عمل الباحثة بالإعتماد على بيانات المفوضية العليا للإنتخابات

و وفقاً للجدول (١) والخريطة (١)

١- يظهر الجدول أن هناك تباينا كبيرًا في عدد المقاعد المخصصة للمرأة بين المحافظات. على سبيل المثال، في محافظة بغداد، تم تخصيص ١٧ مقعدًا للمرأة، في حين أنه في محافظات أخرى مثل محافظة ميسان والمثنى، تم تخصيص عدد أقل من المقاعد للمرأة. هذا يشير إلى وجود تباينات جغرافية في تمثيل المرأة في الإنتخاباتويمكن ارجاع ذلك إلى صغر حجم السكان في محافظات المثنى وميسان وبالتالي صغر حجم الدائرة الإنتخابية وتطابق هنا حدود الدائرة الإنتخابية مع حدود المحافظة .

٢- من خلال مقارنة عدد الفائزات بإجمالي عدد المرشحات لكل محافظة، يمكننا معرفة نسبة الفوز للمرأة في كل محافظة يمكن إستخدام هذه النسبة لتقييم التمثيل الجغرافي للمرأة في المحافظات المختلفة. على سبيل المثال، في محافظة بابل، حققت المرشحات الفوز في ٤ مقاعد من بين ٨٨ مرشحة، مما يعني أن نسبة الفوز هنا تبلغ حوالي ٤.٥٪.

٤- في محافظة دهوك، يوجد ٣ أحزاب فقط تحققت منها الفائزات،ممأيدل على توجه ضعيف للأحزاب في احتضان المرأة .

٥- في هذا الجدول، لدينا إجمالي ٨٢ فائزة من بين ١٤٧٨ مرشحة، مما يعطي معدل تمثيل نسائي حوالي ٥.٥٪

٦- يمكن ملاحظة أن محافظة دهوك حققت أعلى نسبة فوز بين المرشحات بنسبة ٦٨.١٢٪، في حين أن محافظة أربيل حققت أدنى نسبة فوز بنسبة ١١.٨١٪.

٧-محافظة ديإلى، والتي يبلغ إجمالي عدد المرشحات فيها ٩٧، فقد حققت ٤ منهن الفوز.

٨- تميزت بعض المحافظات بعدد أكبر من الفائزات مثل بغداد ونينوى والبصرة بينما تظهر بعض المحافظات بأعداد أقل من الفائزات مثل المثنى وميسان والقادسية،

٩-إجمالي عدد المرشحات١٤٧٨ مرشحة في الإنتخابات وإجمالي عدد الفائزات تم فوز ٨٢ مرشحة في الإنتخابات وهناك مجموعة من الأحزاب التي فازت بالمقاعد في مختلف المحافظات، وتتراوح أعداد الأحزاب المختلفة بين ٧ و ٤٠ حزبً.

خريطة رقم (١) يبين أعداد المرشحات والفائزات وعدد الأحزاب المرشحة فيها لعام ٢٠١٨

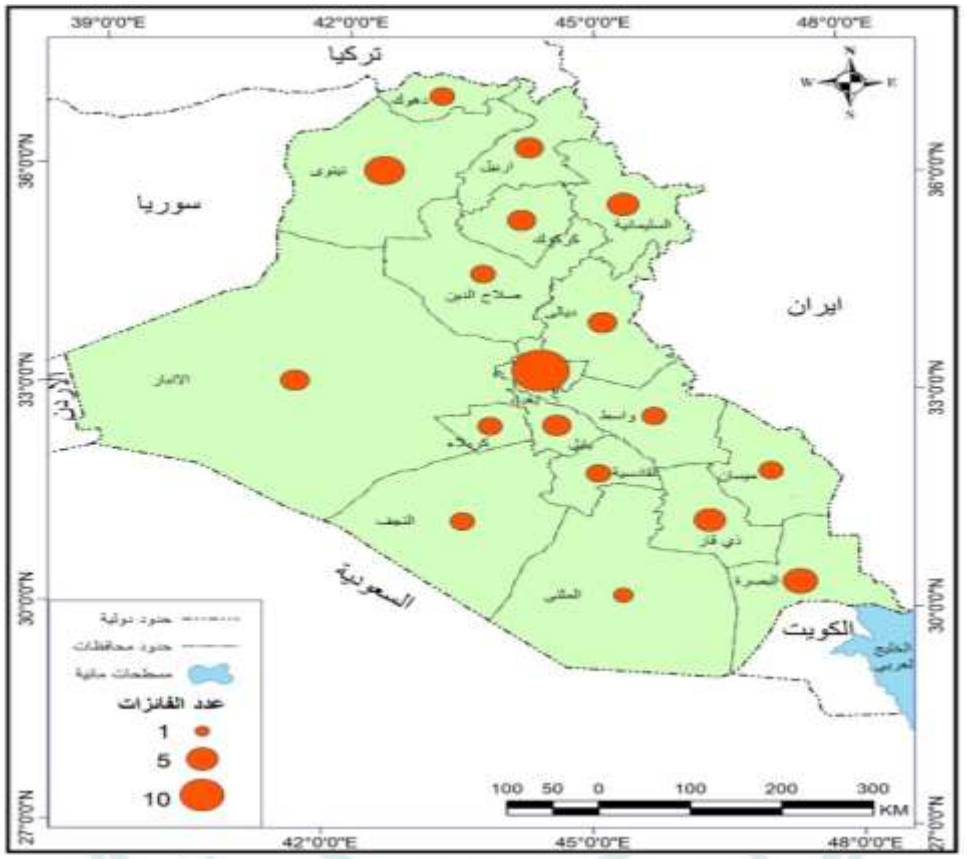

من أعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول (١).

ثانياً: دور المرأة في مجلس النواب العراقي للعام ٢٠١٨

النساء في مجلس النواب، على الرغم من أحقيتهن بمراقبة السلطة التنفيذية وفقاً للمادة (٦١)*[١]من الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥،[٢] يواجهن استمرارًا في ضعف دورهن الرقابي.

منذ أول دورة في عام ٢٠٠٥ وحتى اليوم، لم تشهد السلطة التشريعية تفعيلًا فعَّالًا للرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية والهيئات المستقلة، باستثناء بعض الاستجوابات التي تكشف تورط بعض الشخصيات السياسية المستجوبة وتكشف حالات الفساد المرتبطة بهأوعلى الرغم من هذا الضعف العام في الدور الرقابي للنساء، يتمركز تركيز النائبات بشكل أساسي على القضأيا الأقتصادية والمالية التي تؤثر في الواقع الأقتصادي للفرد العراقي. يتقدمن بمقترحات لقوانين إقتصادية ويكشفن حالات الفساد وتبديد المال العام الذي يستفيد منه السياسيون على حساب المصلحة العامة، ويسلطن الضوء أيضًا على المنافع الإجتماعية للهيئات الرئاسية والفساد المتمثل في رواتب رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب.

هناك تأكيدات من بعض النائبات على حقوق المرأة الأقتصادية ومشاكل المواطنين في سبيل العيش، ولاسيما قضأيا الأرامل والأيتام التي يعاني منها جزء كبير من العراقيين ولم يوجد حلاً لها على مدار عقود وبالتالي، ستنعكس نتائج الإنتخابات التي تظهر ضعفًا في تحقيق الفوز والحصول على أصوات الناخبين بشكل مباشر على الأدوار التي يضطلع بها النساء،تلعب اللجان البرلمانية دورًا حيويًا في الرقابة،إذ تُعد أحد الآليات الرئيسية التي يعتمدها مجلس النواب فهي تسهم في تقييم أداء المجلس وتحقيق رقابة فعالة.(٣).

وان المرأة تواجه صعوبات في التناقض بين التوصيات والنظام الداخلي للمجلس فيما يتعلق بتوزيع الأعضاء في اللجان إذ تبدو مساهمة المرأة في السلطة التشريعية محدودة للغأية من خلال مشاركتها القليلة في اللجان التي تمثل جزءًا أساسيًا من مجلس النواب ويبدو أن القرارات حول توزيع الأعضاء في هذه اللجان تعتمد بشكل رئيسي على إرادة الأحزاب والكتل السياسية، إذ يتم توزيع النواب والنائبات بناءً على مبدأ المحاصصة على سبيل المثال، في إطار الفصل التشريعي الأول من السنة التشريعية

الأولى، تم إتخإذ قرار بإجراء مشأورات بين قادة الكتل حول كيفية توزيع الأعضاء بين اللجان وهنا يظهر تضارب واضح بين هذه التوصيات والنظام الداخلي للمجلس النيابي العراقي الذي يشير إلى أن توزيع الأعضاء في اللجان الدائمة يجب أن يعتمد على رغبة العضو وإختصاصه وخبرته[٤].

إن وجود نظام متكامل من اللجان يُعَد سمة مميزة للهيكل الداخلي للسلطة التشريعية، إذ تمارس هذه اللجان الصلاحيات المخولة لها دستوريًا. وتُعرَف هذه اللجان أيضًا بأنها "مرشدة ومصدرًا" لأعمال المجلس.يعكس الدور الفعلي للمرأة في المشاركة في اللجان البرلمانية واقعها وطبيعة دورها في صنع القرار. إذ يتجلى التمثيل الفعلي للمرأة في البرلمان من خلال تواجدها في لجان صنع القرار وتوليها مناصب قيادية داخل الأحزاب السياسية. ويُعد ذلك مختلفًا عن مجرد تمثيل النساء في البرلمان بشكل عام، إذ يعتبر تمثيل المرأة في اللجان وتوليها مناصب قيادية مؤشرًا أكثر شمولية لمشاركتها السياسية،ومع نتائج الإنتخابات التي أظهرت تراجعًا في المشاركة السياسية للمرأة وخروج بعض القيادات النسائية ذات الكفاءة، سيؤثر ذلك بالتأكيد على فاعلية المرأة في اللجان وبالتالي دورها الرقابي. يتطلب تعزيز دور المرأة في اللجان البرلمانية تعزيز المشاركة السياسية للنساء وتعزيز تواجدهن في المراكز القيادية وتشجيعهن على المشاركة الفعّالة في صنع القرارات الهامة[٥].أنظر الجدول(٢).

الجدول (٢) يوضح عدد النساء وتمثيلها في اللجان البرلمانية مقارنة بالرجال للدورة (٢٠١٨)

اللجان	عدد الأعضاء	عدد الرجال	عدد النساء	النسبة المئوية
لجنة العلاقات الخارجية	٢٣	١٧	٦	%٢٦
لجنة الأمن والدفاع	٢٣	٢٣	لا يوجد	
اللجنة القانونية	١٨	١٣	٥	%٢٧
لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية	٢٣	١٩	٤	%١٧
لجنة النزاهة	٢٣	١٩	٤	%١٧
اللجنة المالية	٢٢	١٨	٤	%١٨
لجنة الاقتصاد والاستثمار	٢٠	١٦	٤	%٢٠
لجنة التربية	١٥	٨	٧	%٤٦
لجنة التعليم العالي والبحث العلمي	١٢	٩	٣	%٢٥
لجنة الصحة والبيئة	١٨	١١	٧	%٣٨
لجنة العمل والشؤون الاجتماعية	١٣	٩	٤	%٣٠
لجنة الأقاليم والمحافظات	١٢	١١	١	%٨
لجنة الزراعة والمياه والاهوار	١٤	١٣	١	%٧
لجنة المرأة والأسرة والطفولة	٨	لا يوجد	٨	%١٠٠
لجنة حقوق الانسان	١٢	٦	٦	%٥٠
لجنة مؤسسات المجتمع المدني والتطوير البرلماني	٣	٣	لا يوجد	
اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الاحداث الأمنية والأقتصادية والخدمية والإنسانية في محافظة نينوى(مؤقتة)	٤٣	٣٤	٩	%٢٠

المصدر: الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي، الدورة الإنتخابية الرابعة (٢٠١٨/٢٠٢١) تاريخ الدخول : ٢٠٢١/٩/٥، للمزيد ينظر إلى: http://ar.parliament.iq/

بعد دراسة الجدول(٢)، يظهر بوضوح أن مشاركة المرأة في الهيئة التشريعية لا تزال ضعيفة ومحدودة للغاية إذ لم تحقق تمثيلًا كافيًا في لجان ذات أهمية كبيرة مثل لجان الأمن والدفاع، والعشائر، ولجان

مؤسسات المجتمع المدني والتطوير البرلماني على نمط الدورات السابقة، يتضح أن هناك نقصًا واضحًا في تمثيل المرأة في اللجان السيادية وذات النفوذ في سياق ذلك، لم يتعد تمثيلها في لجنة العلاقات الخارجية واللجنة القانونية نسبة الـ (٢٧%)، بينما لم يتجاوز (١٨%) في لجان المالية والنزاهة والنفط والطاقة. وفيما يخص لجنتي الأقاليم والزراعة، فقد بلغ تمثيل المرأة فيهما (٨%).

أما عن الدور التشريعي للمرأة في برلمان ٢٠١٨ تعد الجانب الأخير من عمل مجلس النواب هو التشريع، وقد تركزت إهتمأمات البرلمانيات على القوانين المتعلقة بقضأيا المرأة. تشكل لجنة المرأة والأسرة والطفولة في البرلمان ووزارة الدولة لشؤون المرأة جوانب مهمة في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن وزارة شؤون المرأة لم تحظ بالدعم المالي المطلوب وتعد من وزارات بدون حقيبة وزارية، مما قيد تنفيذ مشاريعها وأنشطتها المحدودة. إستناداً إلى مساعدات المنظمات الدولية. وبالتالي، تم تحقيق نتائج محدودة، ولم تصل إلى مستوى التطلعات الطموحة،ونتيجة للإنتخابات التي أجريت في عام ٢٠١٨ والتي أظهرت تراجعًا في نسبة فوز النساء، من المؤكد أن يؤدي ذلك إلى ضعف دورهن الرقابي والتشريعي في الدورة الإنتخابية (٢٠٢١-٢٠٢٤). ويزيد ذلك التحديات التي تواجهها المرأة في المجالين الإجتماعي والسياسي[٦].

أما عن الدور الرقابي للمرأة خلال الدورة الإنتخابية الرابعة (٢٠١٨-٢٠٢١) في الفصل التشريعي الأول من السنة التشريعية الأولى، لم تشهد أي محاولاًت رقابية جادة من قبل مجلس النواب العراقي. اكتفى المجلس بالقيام بجلسات إستضافة، والتي إعتبرها فريق المرصد النيابي العراقي جزءًا من واجب المجلس في مجال الرقابة، على الرغم من أن مصطلح "الإستضافة" لم يتم ذكره في النصوص الدستورية التي تحدد صلاحيات المجلس ولا في النظام الداخلي للمجلس تم تنظيم ما مجموعه ٧ جلسات استضافة خلال هذه الفترة لم تشهد السنة التشريعية الثانية أي تغيير يذكر في سياستها المراقبة

مقارنة بالسنة الأولى من الدورة الرابعة ولم يمارس مجلس النواب العراقي سلطاته الرقابية بشكل جدي، على الرغم من أنه تعهد بفعل ذلك في محضر الجلسة الأولى التي تلزم مجلس الوزراء فيها بعقد جلسات شهرية لمناقشة شؤون الدولة بناءً على طلب المجلس،و تم تنظيم جلستي استضافة فقط خلال عام ٢٠١٩، تظمنتا استضافة وزير التجارة محمد العاني ووزير العمل باسم الربيعي لمناقشة مطالب المتظاهرين والإجراءات المتخذة بشأنها وفي عام ٢٠٢٠، تمت جلسة استضافة للوزير السابق عادل عبد المهدي لمناقشة خروج القوات الأجنبية من العراق.تظهر هذه المعطيات القليلة للجلسات الرقابية خلال هذه الفترة، والتي لم تتناسب مع التعهدات السابقة بزيادة الرقابة والمراقبة على أمور الدولة.[٧]في السنة التشريعية الثانية من الدورة الرابعة (٢٠١٨-٢٠٢١)، لم يختلف دور مجلس النواب العراقي كثيرًا عن السنة التشريعية الأولى في ما يتعلق بممارسة سلطته الرقابية.لم يتم ممارسة الرقابة بشكل جدي برغم التعهدات السابقة بفعل ذلك و خلال هذه الفترة، تم تنظيم جلستي استضافة فقط في عام ٢٠١٩ تضمنت هاتين الجلستين استضافة وزير التجارة محمد العاني ووزير العمل باسم الربيعي لمناقشة مطالب المتظاهرين والإجراءات المتخذة بشأنها وفي عام ٢٠٢٠، تمت جلسة استضافة للوزير السابق عادل عبد المهدي لمناقشة موضوع خروج القوات الأجنبية من العراق[٨].

ثالثاً: التباينات الجغرافية في تمثيل المرأة في مختلف المحافظات العراقية لعام ٢٠٢١

تمخضت عن المنافسة الإنتخابية لإنتخابات مجلس النواب العراقي مجموعة من المعطيات التي من الممكن ان تشير إلى تحولات مهمة في المجتمع العراقي .[٩]فقد كانت النتائج

بمثابة صدمة لبعض شرائح المجتمع والكتل السياسية إذ شهدت تراجع كبير من قبل قوى سياسية لها وزنها في العملية السياسية وصعود مرشحين مستقلين واحزاب الاحتجاج التشريني كما افرزت فوز مرشحين دون سن الثلاثين وهذا ملم يسجل في دورات إنتخابية سابقة،وكان للمرأة نصيب من ذلك بفوزها ب(٩٥)مقعد والذي تجأوزت به الكوتا النسائية في حصولها على تلك المقاعد في البرلمان ويمكن ان يوعز ذلك إلى تنامي الوعي السياسي في المجتمع ومعرفة أهمية المرأة ودورها السياسي والإجتماعي.[١٠]

جدول (٣)عدد المرشحين من الرجال والنساء على مستوى محافظات العراق٢٠٢١

المحافظة	عدد المرشحين رجال	النسبة %	عدد المرشحات نساء	النسبة %	عدد الفائزات
بغداد	٦٠٢	١٩	٢٧٨	٨,٧	١٩
دهوك	١٧	٠,٥٣	٧	٠,٢٢	٤
أربيل	٢٨	٠,٨٨	١٥	٠,٤٧	٥
السليمانية	٤٠	١,٢٥	٢٣	٠,٧٢	٧
نينوى	٢٨٧	٩,٠	١٢٧	٣,٩	١٠
كركوك	٩٥	٢,٩٨	٣٤	١	٣
ديالى	١١٢	٣,٥٢	٥١	١,٦٠	٤
الأنبار	١١٧	٣,٦٧	٤٩	١,٥٣	٤
بابل	١١٥	٣,٦١	٣٩	١,٢٢	٤
كربلاء	٨٢	٢,٥	٣٢	١	٤
واسط	٩٥	٣	٢٨	٠,٨٨	٤
صلاح الدين	١٢٩	٤	٦١	٢	٣
النجف	٧٤	٢,٣	٢٩	٠,٩	٣
القادسية	٨٠	٢,٥	٢٤	٠,٧٥	٣
المثنى	٥٧	١,٧	١٧	٠,٥٣	٢
ذي قار	١٠١	٣,١	٣٦	١,١٣	٥
ميسان	٤٣	١,٣	١٨	٠,٥٦	٣
البصرة	١٧٤	٥,٤	٦٥	٢	٦
العراق	٢٢٤٨	٧٠,٦	٩٣٣	%٢٩,٣	٩٥

المصدر:من عمل الباحثة بالإعتماد على بيانات المفوضية العليا للإنتخابات

و وفقاً للجدول(٣) والخريطة(٢) فقد تم تحقيق النسبة المخصصة للنساء في الدستور العراقي والبالغة ٢٥%من مقاعد مجلس النواب وبتخصيص مقعد واحد للنساء لكل دائرة إنتخابية البالغة ٨٣ دائرة إنتخابية، وهذه النسبة الدنيا إذ استطاعت المرأة من الحصول على اكثر من مقعد في بعض الدوائر الإنتخابية فهذايعني أن المرشحات النسائيات كان لديهن تأثير قوي وشعبية كبيرة بين الناخبين، وتمكنت من الحصول على دعم وتأييد واسع النطاق في هذه المناطق، وان إجمالي عدد المرشحين في العراق (٣١٨١) وبلغ عددالنساء (٩٣٣)أي بنسبة (٣٩,٣) من إجمالي عدد المرشحين أما إجمالي عدد الرجال ٢٢٤٨أي مانسبته (٧٠,٦%)، وان عدد النساء المرشحات من النساء على مستوى العراق (٩٣٣)مرشحة عدد الفائزات منهن على مستوى العراق (٩٥) فائزة منهم (٥٦)امرأة فائزات بأصواتها و(٣٩)امرأة فازت بنظام الكوتا من بينالنساء الذي يسهم في زيادة فرص تمثيل المرأة في البرلمان. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة لمزيد من الجهود لزيادة تمثيل المرأة في المجال السياسي وتحقيق توازن أكبر في صنع القرارات.

بشكل عام، يتضح من البيانات أنه لا يزال هناك تحديات تتعلق بتمثيل النساء في العملية السياسية، إذ تظهر النسب المئوية للمرشحات الإناث عمومًا بأرقام منخفضة. يمكن إستخدام هذه المعلومات لتقييم المساواة بين الجنسين وتحديد الإحتياجات والتحسينات المستقبلية لزيادة تمثيل النساء في العملية السياسية في العراق ومن ملاحظة الجدول نجد مأياتي :

١- فوز المرأة ب(٥٦)مقعد في (١٦)محافظة بمقعد في البرلمان خارج الكوتا نتيجة لحصولها على أعلى الأصوات في الدوائر الإنتخابية التي رشحت فيها،وسجلت بغداد أكبر عدد من المرشحات الفائزات بمقعد خارج نضام الكوتا ب(١٦)مقعد،وتاتي بعدها محافظة السليمانية ب(٧)مقاعد أما محافظتي البصرة ونينوى فقد حصلن على (٥) لكل محافظة،أما في محافظة أربيل فقد حصلن على (٤) مقاعد بينما المرشحات في كل من ذي قار وكركوك فقد حصلن على ٣مقاعد في كل

منها أما المقاعد المتبقية فقد توزعت على بقية المحافظات بواقع مقعد إلى مقعدين ويؤشر بذلك زيادة نسبة النساء في البرلمان بزيادة تفوق ال(٢٥%)التي نص عليها الدستور العراقي.[١١]

خريطة رقم (٢) يبين عدد المرشحين من الرجال والنساء على مستوى محافظات العراق٢٠٢١

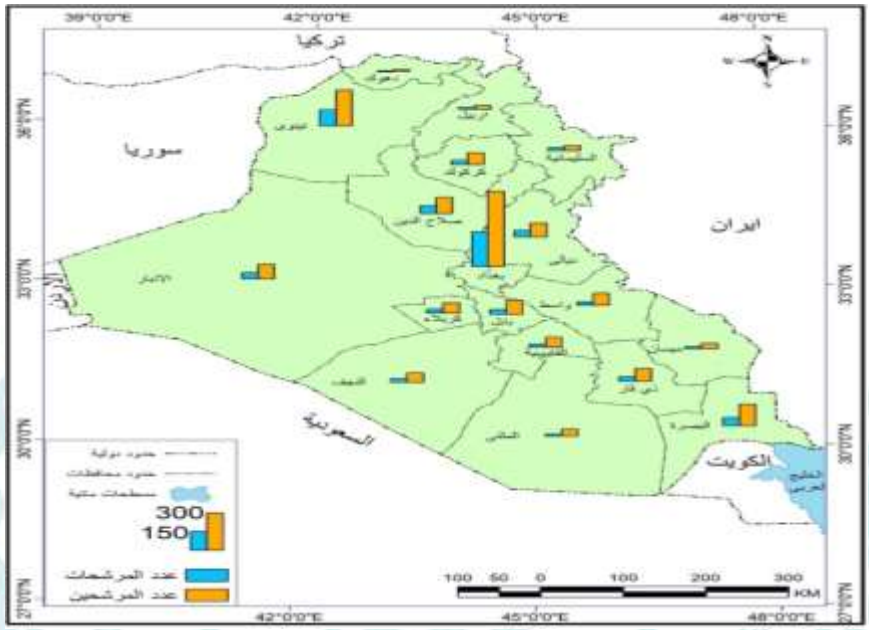

من عمل الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم(٣).

١- تشتمل محافظة بغداد على أكبر عدد من المرشحات الإناث، إذ يبلغ عددهن ٢٧٨ مرشحة. على الجانب الآخر، تشهد محافظات أخرى نسب تمثيل نسائية مختلفة. في محافظة نينوى، تبلغ نسبة المرشحات النسائي ٣.٩%، فيما تصل نسبة المرشحات في محافظة كركوك إلى ١%. على نفس السياق، تسجل محافظة ديإلى نسبة ١.٦٠% للمرشحا بينما تقترب محافظة الأنبار منها

بنسبة ١.٥٣%. بمثل الطريقة، تشهد محافظة بابل نسبة ١.٢٢% من المرشحات، وتأتي محافظة ذي قار بنسبة ١.١٣%. أخيراً، تسجل محافظة البصرة نسبة ٢% من المرشحات.

٢- في بعض المحافظات، تظهر نسب تمثيل ضعيفة للمرشحات في العملية السياسية. في محافظة ديإلى، نسبة المرشحات تبلغ ٠.٥٣%، فيما تأتي محافظة دهوك بنسبة ٠.٢٢%. فضلاً عن ذلك، تسجل محافظة السليمانية نسبة ٠.٧٢% من المرشحات، بينما تبلغ نسبة المرشحات في محافظة النجف ٠.٩%. في المقابل، تظهر محافظة واسط نسبة ٠.٨٨% للمرشحات النسائي، وتصل نسبة المرشحات في محافظة كربلاء إلى ١%. بالنظر إلى هذه النسب الضعيفة، يُشير هذا إلى وجود عوامل تعيق مشاركة النساء في العملية السياسية في هذه المناطق. هناك حاجة إلى تعزيز الجهود لزيادة المشاركة السياسية للنساء في هذه المحافظات، من خلال تنفيذ حملات توعية وتشجيع وتقديم الدعم للمرشحات النسائي وتذليل العقبات التي تحول دون مشاركتهن بفعالية في العملية السياسية.

٣ - وجد إختلافات كبيرة في عدد المرشحات بين المحافظات. مثلاً، في بغداد يوجد ٢٧٨ مرشحة، في حين أن في ديإلى يوجد ٥١ مرشحة فقط.

٤- تتراوح نسبة المرشحات النسائي بين ٠.٢٢% و ٨.٧% من إجمالي عدد المرشحين في مختلف المحافظات. هذا التفأوت يكشف عن وجود فجوة كبيرة في تمثيل المرأة في المشهد السياسي بين مناطق مختلفة من البلاد.

٥- تتراوح النسبة المئوية للمرشحات النساء في العراق ككل بين ٠.٢٢% و ٨.٧%. هذا يشير إلى وجود فجوة كبيرة في التمثيل النسائي على المستوى الوطنيتمتعت بعض المحافظات بنسبة أعلى

من المرشحات النساء بالمقارنة مع المحافظات الأخرى، مثل بغداد ونينوى والبصرة. ومع ذلك، فإن النسب العامة لا تزال متدنية بشكل عام.

يظهر أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لزيادة تمثيل المرأة في العملية السياسية وتشجيعها على الترشح للمناصب الحكومية والسياسية في جميع المحافظات.عليه، يمكن القول أن التمثيل النسائي في الإنتخابات السياسية في العراق لا يزال متحدِّرًا وتحتاج المحافظات إلى جهود إضافية لتعزيز التمثيل النسائي في الحياة السياسية وتحقيق المساواة بين الجنسين.

رابعاً: دور المرأة في مجلس النواب للدورة الإنتخابية (٢٠٢١/٢٠٢٤)

أما الدورة الإنتخابية الخامسة(٢٠٢١/٢٠٢٤)، هناك بعض المؤشرات والمعطيات التي قد تُقدم صورة واضحة لما قد يكون عليه دور المرأة ومشاركتها السياسية، من خلال الإطلاع على وجودها في اللجان المنبثقة عن مجلس النواب ونسبة مشاركتها بها، كما هو موضح في الجدول(٤):

الجدول (٤) عدد النساء وتمثيلها في اللجان البرلمانية مقارنة بالرجال للدورة(٢٠٢١)

اللجنة	عدد الاعضاء	الرجال	النساء	النسبة
لجنة العلاقات الخارجية	٢٠	١٥	٥	%٢٥
لجنة الأمن والدفاع	٢٤	٢٢	٢	%٨
اللجنة القانونية	١٩	١٧	٢	%١٠
لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية	٢٤	٢١	٣	%١١
لجنة النزاهة	٢٤	٢١	٣	%١٢,٥
اللجنة المالية	٢٣	١٩	٤	%١٧
لجنة الاقتصاد والاستثمار	٢٤	١٨	٦	%٢٥
لجنة التربية	١٧	١٠	٧	%٤١
لجنة التعليم العالي والبحث العلمي	١٠	٦	٤	%٤٠
لجنة الصحة والبيئة	١٧	١١	٦	%٣٥
لجنة العمل والشؤون الاجتماعية	١٠	٧	٣	%٣٠
لجنة الأقاليم والمحافظات	١٠	٩	١	%١٠

لجنة الزراعة والمياه والاهوار	١٤	٣	١	%٧
لجنة المرأة والأسرة والطفولة	١٣	لأيوجد	١٣	%١٠٠
لجنة حقوق الانسان	٧	٤	٣	%٤٢
لجنة مؤسسات المجتمع المدني والتطوير البرلماني	٩	٨	١	%١١
لجنة الاتصالات والاعلام	١٠	٦	٤	%٤٠
لجنة مراقبة وتنفيذ البرنامج الحكومي والتخطيط الاستراتيجي	١٦	١٠	٦	%٣٧
لجنة الخدمات والأعمار	٢١	١٣	٨	%٣٨
لجنة الشباب والرياضة	٤	٣	١	%٢٥
لجنة المصالحة والعشائر	٥	٥	لأيوجد	%٠
لجنة الشهداء والضحايا والسجناء	٨	٦	٢	%٢٥

المصدر: الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي، الدورة الإنتخابية الخامسة (٢٠٢١/٢٠٢٤)تاريخ الدخول : ٢٠٢٣/٨/٣١، للمزيد ينظر إلى: http://ar.parliament.iq/

وبعد الإطلاع على الجدول السابق لاحظنا أن هناك اختلافًا طفيفًا في نسب مشاركة النساء بينه وبين الدورة السابقة وقد يكون ذلك نتيجة لتغيرات في تشكيل اللجان أو عضويتها. ولم يتم تمثيل المرأة في اللجان السيادية والمؤثرة، على غرار الدورات السابقة ففي لجنة العلاقات الخارجية واللجنة القانونية لم يتجاوز تمثيلها (٢٥%)، وفي لجان المالية والنزاهة والنفط والطاقة لم يتجاوز (١٨%)، أما في لجنتي الأقاليم والزراعة فلم يتجاوز تمثيلها (١٠%).

فيما يتعلق بتوزيع النائبات في اللجان النيابية، يُلاحظ أن جميع الكتل السياسية تسعى للمشاركة في اللجان ذات الأهمية القطاعية وتولي المناصب القيادية فيها، سواء كان ذلك من خلال رئاسة اللجان أو نيابتها أو القيام بدور المقرر فيها. يعتبر وجودهم في هذه اللجان أمرًا بالغ الأهمية لمراقبة السلطة التنفيذية والهيئات المستقلة.ومع ذلك، يُلاحظ أن وضع المرأة في هذا السياق لا يتناسب مع أهمية هذه اللجان. يتم توزيع معظم النائبات على اللجان النيابية دون مراعاة لإهتمأماتهن وتخصصاتهن. يتجلى هذا الأمر أيضًا في عدم وجود تمثيل نسائي في لجان مثل الأمن والدفاع

والعشائر، ولجنة شؤون الأعضاء.يعود ذلك جزئيًا إلى أن العمل في اللجان يتطلب علاقة وثيقة مع درجة أهميتها بالنسبة للكتل السياسية والنواب. تنافس الأعضاء على اللجان يكون شديدًا في بعض الحالات، بينما تبقى بعض اللجان أقل جإذبية للكتل السياسية والنواب.تتميز بعض اللجان السيادية مثل لجنة الأمن والدفاع ببعض الأمتيازات التي تُمنح للحزب من جهة، وتحتاج إلى شخصيات قوية قادرة على تمثيلها بشكل فعال من جهة أخرى. ونظراً للنظرة السائدة، يتم منح اللجان التي تعد أقل أهمية من إذ النفوذ والتأثير أقلية من المرأة[١٢]

بصفة عامة، يتمثل التحدي الرئيسي في تعزيز تمثيل المرأة في اللجان النيابية وضمان توزيعها بشكل عادل ومتوازن على جميع اللجان، بغض النظر عن درجة أهميتها، بهدف تعزيز دور المرأة في العمل السياسي والبرلماني وضمان مشاركتها الفعالة في عملية صنع القرار.

الاستنتاجات

١. **زيادة في التمثيل النسوي :**من العام ٢٠١٨ إلى العام ٢٠٢١، شهدنا زيادة في عدد المقاعد المحصصة للمرأة في البرلمان. في عام ٢٠١٨، تم تخصيص ٨٢ مقعدًا للنساء من بين مجموع ١٤٧٨ مرشحة، بينما في عام ٢٠٢١ تم انتخاب ٩٥ امرأة من بين ٩٣٣ مرشحة، مما يمثل زيادة نسبية.

٢. **تباينات جغرافية واضحة :**هناك تباينات كبيرة في تمثيل المرأة بين المحافظات العراقية. مثلًا، في محافظة بغداد تم تخصيص ١٧ مقعدًا للنساء في عام ٢٠١٨، وزاد عدد الفائزات من النساء إلى ١٩ في عام ٢٠٢١. على الجانب الآخر، في محافظة ميسان، تم تخصيص ٣ مقاعد للنساء في عام ٢٠١٨، وزادت إلى ٦ مقاعد في عام ٢٠٢١.

٣. **زيادة في الفائزات بمقاعد خارج الكوتا :**في عام ٢٠٢١، زاد عدد الفائزات النساء اللواتي فازن بمقاعد برلمانية خارج نظام الكوتا النسائية. على سبيل المثال، في بغداد فازت ١٦ امرأة بمقاعد خارج نظام الكوتا في عام ٢٠٢١، بزيادة ملحوظة عن العام ٢٠١٨.

٤. **تمثيل النساء في مختلف المحافظات :**في عام ٢٠٢١، شهدت محافظة دهوك أعلى نسبة فوز للنساء بنسبة ٦٨.١٢٪، بينما سجلت محافظة أربيل أدنى نسبة فوز بنسبة ١١.٨١٪.

٥. **زيادة النسبة المئوية للمرشحات والفائزات :**في العام ٢٠٢١، بلغت نسبة المرشحات من النساء ٢٩.٣٪ من إجمالي عدد المرشحين، بينما بلغت نسبة الفائزات من النساء ٣٠.٥٪ من إجمالي عدد النواب في البرلمان.

باختصار، يشير البحث إلى أن هناك زيادة في التمثيل النسوي في البرلمان العراقي مع وجود تباينات جغرافية واضحة. تظهر هذه الأرقام أن التغييرات في تمثيل المرأة تعكس مزيدًا من الوعي السياسي والتغييرات الديمغرافية ودعم المرشحات النسويات. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة للمزيد من الجهود لزيادة تمثيل المرأة في العملية السياسية وضمان توازن أكبر بين الجنسين في صنع القرارات في العراق.

المصادر:

١- المادة ٦١ من الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥ والتي نصت (" يختص مجلس النواب بالرقابة على اداء السلطة التنفيذية ".

٢- علي، أمنة محمد. "نتائج إنتخابات ٢٠١٨ التشريعية في العراق وانعكاساتها على دور المرأة في صنع القرار." مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد ٤٢، ٢٠١٨،ص٥٠.

٣- بان علي كاظم، تقويم اداء البرلمانيات العراقيات في مجلس النواب العراقي بعد ٢٠٠٣ : دراسة ميدانية، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد٢٠١٧،ص٨٠.

٤- غادة صفاء جبار، التمثيل السياسي والسلوك الإنتخابي للمراة في العراق بعد عام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٢،ص١٧٢.

٥- امنة محمد علي، مصدر سابق، ص٩٦٣.

٦- وزارة الدولة لشؤن المرأة / منظمة المرأةالعربية، دراسات مسحية لمشروعات المجال الإجتماعي للنهوض بالمرأة في الدولة العراقية، ص٣٨.

٧- المرصد النيابي العراقي، تقرير السنة التشريعية الاولى من الدورة الإنتخابية الرابعة، للفترة (٢٠١٩/٩/١٤-٢٠٢٠/٦/٢٤)، مؤسسة مدارك، ص٢٦.

٨- المرصد النيابي العراقي، تقرير السنة التشريعية الثانيةمن الدورة الإنتخابية الرابعة، للفترة (٢٠٢٠/٩/١٤-٢٠٢١/٦/٢٤)، مؤسسة مدارك، ص٢٧.

٩- علي طاهر الحمود، الإنتخابات النيابية العراقية٢٠٢١الدروس القاسية، ورقة بحثية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١، ص١٠.

١٠- علي سعدي عبد الزهرة، الإنتخابات التشريعية في العراق لعام ٢٠٢١دراسة تحليلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١، ص١٥.

١١- جينا شيريلو،التحليل الشامل للعملية الإنتخابية والسياسية في العراق حسب النوع الإجتماعي، المؤسسة الدولية للنظم الإنتخابية نتشرين الأول ،٢٠١٩،ص٧.

١٢- ليث ذنون حسين، تمكين حقوق المرأة في الدستور العراقي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٥، العدد، جامعة تكريت، العراق، ٢٠٢٠، ص ٣٩٧.